أميركا تطلب من رعاياها مغادرة إثيوبيا «في أسرع وقت ممكن»

قوات تيغراي وفصائل أخرى تواصل الزحف تجاه أديس أبابا

عناصر من تغراي

حض وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، كل الأطراف، على إلقاء السلاح والعودة على الحوار، طالباً بصورة خاصة من قوات «جبهة تحرير شعب تيغراي»، أن توقف «على الفور» زحفها في اتجاه العاصمة أديس أبابا، التي أجرى فيها المبعوث الخاص للقرن الأفريقي جيفري فيلتمان، محادثات سعياً إلى الوساطة لوقف الحرب المتواصلة منذ عام. وجاء هذا الموقف من واشنطن في وقت أعلنت فيه «جبهة تحرير شعب تيغراي» و«جيش تحرير أرومو» وسبع قوى أخرى تشكيل تحالف يسمى «الجبهة المتحدة الجديدة للقوات الفيدرالية الإثيوبية» ضد حكومة رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، سعياً إلى تحقيق انتقال سياسي مع اقتراب مقاتلي المعارضة من أديس أبابا. وقال وزير الخارجية السابق والمسؤول في تيغراي، برهان غبريكريستوس، في واشنطن، «لا يوجد حد لنا»، مضيفاً: «بالتأكيد سيكون لدينا تغيير في إثيوبيا قبل أن تنهار إثيوبيا».

وأصدر بلينكن بياناً ، دعا فيه إلى وقف إطلاق النار وإجراء محادثات. وقال إنه «نظراً لأن النزاع في إثيوبيا يصادف عاماً كاملاً، يواجه القادة الإثيوبيون – داخل الحكومة وخارجها وفي كل أنحاء البلاد، حاجة ملحة للعمل على الفور وتخفيف معاناة الشعب الإثيوبي». وإذ عبر عن «القلق البالغ من خطر العنف الطائفي الذي تفاقم بسبب الخطاب العدواني من كل أطراف النزاع»، نبه إلى أن «اللغة التحريضية تؤجج نيران هذا النزاع، وتدفع الحل السلمي بعيداً أكثر من أي وقت مضى». كما عبر عن «القلق إزاء التقارير التي تتحدث عن اعتقالات تعسفية على أساس عرقي في أديس أبابا». وأشار بلينكن إلى أن «أكثر من 900 ألف يواجهون ظروفاً شبيهة بالمجاعة»، مطالباً كل القوى بـ«إلقاء أسلحتها وفتح الحوار للحفاظ على وحدة وسلامة الدولة الإثيوبية». ودعا حكومة آبي إلى «وقف حملتها العسكرية، بما في ذلك الضربات الجوية على المراكز السكانية في تيغراي وتعبئة الميليشيات العرقية». كما طالب الحكومة الإريترية بسحب قواتها من إثيوبيا. ودعا قوات «جبهة تحرير شعب تيغراي» و«جيش تحرير أورومو» إلى «وقف التقدم الحالي نحو أديس أبابا على الفور». وحض كل الأطراف على «فتح مفاوضات لوقف النار من دون شروط مسبقة لإيجاد طريق مستدام نحو السلام».

ونظراً إلى التردي السريع للأوضاع الأمنية، نصحت السفارة الأميركية في أديس أبابا، المواطنين الأميركيين الموجودين في إثيوبيا، بالمغادرة. وعرضت المساعدة في الحصول على سفر جوي من مطار بولي الدولي. وقالت إن «البيئة الأمنية في إثيوبيا متقلبة للغاية». ولذلك «ننصح الرعايا الأميركيين الموجودين في إثيوبيا بمغادرة البلاد في أسرع وقت ممكن».

كانت وزارة الخارجية سمحت للموظفين غير الأساسيين العاملين في السفارة وعائلاتهم بمغادرة البلاد «بسبب النزاع المسلح والاضطرابات المدنية ونقص محتمل في الإمدادات». وأكدت أن «السفر إلى إثيوبيا غير آمن في هذا الوقت بسبب النزاع المسلح المستمر»، محذرة من أن «الاضطرابات المدنية والعنف العرقي يمكن أن تحدث من دون سابق إنذار»، وهذا «قد يتسبب في حدوث نقص في سلسلة التوريد، وتعطيل الاتصالات وتعطيل السفر».

وتسعى الجبهة الجديدة للمعارضة إلى «إقامة ترتيب انتقالي في إثيوبيا»، بما يمكن رئيس الوزراء من المغادرة في أقرب وقت ممكن، وفقاً لما نقلته وكالة «أسوشيتد برس» عن الناطق باسم «جبهة تحرير شعب تيغراي» يوهانيس أبراها، الذي قال: «ستكون الخطوة التالية، بالطبع، بدء الاجتماع والتواصل مع الدول والدبلوماسيين والجهات الفاعلة الدولية في إثيوبيا وخارجها»، موضحاً أن التحالف الجديد سياسي وعسكري.

وسئل الناطق باسم «جيش تحرير أورومو» أودا طربي، عما إذا كان التحالف الجديد يريد إجبار آبي على الاستقالة، فأجاب أن ذلك يعتمد على حكومة إثيوبيا والأحداث خلال الأسابيع المقبلة. وقال: «بالطبع نحن نفضل إذا كان هناك انتقال سلمي ومنظم مع إزالة آبي»، مضيفاً أن «الهدف هو أن يكون شاملاً قدر الإمكان. نحن نعلم أن هذا الانتقال يتطلب جميع أصحاب المصلحة». ولكن بالنسبة لأعضاء «حزب الازدهار» الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء «يجب أن تكون هناك عملية. سيتعين على العديد من الأعضاء الخضوع للتحقيق، وربما تتم مقاضاتهم على جرائم حرب».

في المقابل، وصفت الناطقة باسم الحكومة الإثيوبية بيلين سيوم، التحالف المعارض، بأنه «حيلة دعائية»، مؤكدة أن بعض الجماعات المشاركة «ليست في الحقيقة منظمات لها أي قوة». ونفت وجود أي حصار، مؤكدة أن الحياة في العاصمة «طبيعية». وغردت على «تويتر» أن «أي جهات خارجية ترفض العمليات الديمقراطية التي شرعت فيها إثيوبيا لا يمكن أن تكون من أجل الديمقراطية»، مشيرة إلى انفتاح آبي على المجال السياسي بعد توليه منصبه عام 2018، علماً بأن إصلاحاته تضمنت الترحيب ببعض جماعات المعارضة في الوطن والمنفى.

ومن المجموعات الأخرى التي وقعت على التحالف الجديد «جبهة عفر الثورية الديمقراطية» و«حركة آغاو الديمقراطية» و«حركة بني شنقول للتحرير الشعبي» و«جيش

حملة اعتقالات وإقالات واسعة في السودان.. وإدانة أممية

احتجاجات في السودان

ألقت السلطات العسكرية في السودان القبض على ثلاثة من كبار القادة السياسيين والتنفيذيين، غداة إطلاق سراح أربعة من الوزراء ألقي القبض عليهم بعد «الانقلاب العسكري» الذي نفذه قائد الجيش نهاية الشهر الماضي، في الوقت الذي تواصلت فيه الاعتقالات لأعداد غير معلومة من النقابيين والنشطاء وقادة لجان المقاومة الشعبية في الأحياء، وتردد أن بعضهم تعرض للضرب والتعذيب أثناء عمليات الاعتقال، كما أصدرت السلطات قرارات جديدة بإعفاء مسؤولين في مركز حيوية عديدة، وتعيين «إسلاميين من النظام السابق» في مكانهم.

وقالت «بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان»، المعروفة اختصاراً بـ«يونيت»، في تغريدة على حسابها الرسمي على موقع التراسل «تويتر»، ، إن السلطات العسكرية اعتقلت أعضاء المجلس المركزي لـ«الحرية والتغيير» طه عثمان إسحاق، وشريف محمد عثمان، وحمزة فاروق، لحظة خروجهم من مقر البعثة بالخرطوم ظهر أول من ، بعد اجتماع مع رئيس الممثل الخاص للأمين العام، رئيس البعثة.

وأدانت البعثة بشدة عملية الاعتقال، وطالب قيادة الجيش بالكف عن اعتقال السياسيين والناشطين، ودعتهم لـ«التوقف عن ارتكاب مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان»، واعتبرت الاعتقالات التي تمت بعد اجتماع في مقرها تعويقاً للمساعي الحديثة التي تبذلها البعثة، وحثت السلطات على الإفراج الفوري عن كل المعتقلين قبل وبعد 25 أكتوبر الماضي.

واعتبرت عمليات الاعتقال، على وجه الخصوص اعتقال أعضاء المجلس المركزي لـ«الحرية والتغيير» من أمام مقرها، عرقلة لـ«مساعي إعادة الاستقرار والعودة إلى مسار التحول الديمقراطي في السودان، وتلغي أي أثر إيجابي لإطلاق سراح أربعة من الوزراء».

وفي وقت متأخر من ليلة أول من ، أطلقت السلطات العسكرية سراح وزراء الاتصالات هاشم حسب الرسول، ووزير الثقافة والإعلام حمزة بلول، ووزير الشباب والرياضة يوسف آدم الضي، ووزير التجارة والتموين علي جدو، وذلك استجابة لضغوط محلية ودولية، وأبلغ وسيط دولة جنوب السودان توت قلواك، الصحافيين، أن السلطات ستواصل إطلاق سراح المعتقلين على دفعات، ما عدا آخرين قالت إنهم يواجهون تهماً قانونية ويواجهون بلاغات جنائية. واتخذ قائد عام الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان، إجراءات انقلابية أعلن بموجبها حالة الطوارئ في البلاد، وتعليق بنود في الوثيقة الدستورية، وإقالة مجلسي السيادة والوزراء وإعفاء حكام الولايات والمديرين التنفيذيين، وإلقاء القبض على عدد من كبار المسؤولين والسياسيين ووضعهم قيد الاعتقال التحفظي في جهات غير معلومة، بما فيهم رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، الذي وضع قيد الإقامة الجبرية في منزله، وعضو مجلس السيادة محمد الفكي سليمان، وعدد آخر من القادة السياسيين والوزراء والنشطاء.

وتتناقل مجالس السودانيين أنباء عن اعتقالات واسعة بين النشطاء وأعضاء لجان المقاومة، من وسائط النقل العام والأحياء السكنية، بصورة مهينة للكرامة الإنسانية، ولا توجد إحصائيات دقيقة لعدد المعتقلين الفعلي، لأن القوى التي تعتقل متعددة وتعمل في مناطق واسعة، وتقدر مواقع التواصل أن حملات الاعتقال والقبض طالت مئات الشباب والنشطاء والقادة الشعبيين من الكوادر الوسيطة التي تحرك الاحتجاجات.

ميدانياً، خرجت مظاهرات في عدد من مناطق العاصمة الخرطوم منددة بالانقلاب ومطالبة بالحكم عقب صلاة ، على وجه الخصوص من «مسجد السيد عبد الرحمن» بأم درمان، وهو أحد المساجد التابعة لطائفة الأنصار الدينية وحزب الأمة القومي، وكان مركزاً لتجمع النشطاء إبان الثورة الشعبية.

الكونغرس الأميركي يقرّ خطة بايدن لتحديث البنية التحتية بتريليون دولار

أقر الكونغرس الأميركي بصورة نهائية خطة استثمارية ضخمة بقيمة 1.2 تريليون دولار طرحها الرئيس جو بايدن لتحديث البنى التحتية المتقادمة في البلاد، ليحصل بذلك سيد البيت الأبيض على انتصار هو أحوج ما يكون إليه لإعطاء دفعة قوية لعهده.

ومشروع القانون الذي أقره مجلس النواب بأغلبية مريحة بعد انضمام عشرة نواب جمهوريين إلى الأغلبية الديمقراطية في تأييده، كان قد وافق عليه مجلس الشيوخ في أغسطس ، ما يعني أن كل ما يحتاج إليه الآن هو توقيع بايدن عليه لدخوله حيز التنفيذ. لكن هذا الانتصار الكبير لبايدن، على ضخامته، لا يزال ناقصاً لأن مجلس النواب لم يقر بعد خطة أخرى ضخمة طرحها الرئيس للاستثمار في المجالين الاجتماعي والمناخي.

وكان إقرار مشروع القانون بحاجة إلى 218 صوتاً لتمرير هذه الخطة الضخمة لتحديث الطرق والجسور وتطوير الإنترنت الفائق السرعة، والتي تعتبر إحدى أكثر الخطط الاستثمارية طموحاً في التاريخ الأميركي الحديث. وفي النهاية أقر مشروع القانون بأكثرية 228 نائباً مقابل 206 بعدما انضم إلى الأغلبية الديمقراطية عشرة نواب من المعارضة الجمهورية.

وما أن أقرت الخطة حتى علا التصفيق في أرجاء قاعة مجلس النواب.

وكان بايدن ناشد مجلس النواب بإقرار كلتا الخطتين. وقال «أطلب من كل عضو في مجلس النواب أن يصوت بـ(نعم) على هاتين الخطتين، الآن».

لكن النواب اكتفوا بإعطاء الرئيس الديمقراطي نصف انتصار إذ أرجأوا التصويت على خطته الاستثمارية الثانية وهي أضخم من الأولى إذ تبلغ قيمتها 1.75 تريليون دولار وترمي لإصلاح نظام الحماية الاجتماعية ومكافحة الاحتباس الحراري. وبايدن بحاجة ماسة إلى إقرار كلتا الخطتين لإعطاء دفع لولايته في ظل تراجع شعبيته والهزيمة المدوية التي مني بها حزبه في انتخابات حاكم ولاية فرجينيا هذا الأسبوع.

إسلام آباد تتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع «طالبان باكستان»

لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد بين طالبان باكستان وقوات الأمن الباكستانية. وفي مقابل وقف إطلاق النار، تطالب حركة طالبان بالإفراج عن بعض عناصرها المحتجزين في السجون الباكستانية منذ عام 2014.

وذكرت صحيفة «فجر» الباكستانية ية، الناطقة باللغة الإنجليزية، ، أن اتفاق وقف إطلاق النار سوف يدخل حيز التنفيذ فور قيام الحكومة الباكستانية بإطلاق سراح سجناء طالبان. وأشارت الصحيفة إلى أن الحكومة الباكستانية سوف تُعلن قريبا عن هذه الصفقة للرأي العام. ونقلت الصحف الباكستانية عن مسؤول حكومي كبير لم تذكر اسمه في تقريرها قوله إن طبيعة الاتفاق مؤقتة. بيد أن كلا من الحكومة الباكستانية وطالبان باكستان تعمل على إعداد اتفاق مفصل سوف يُعلن عنه قريبا.

وفي هذا السياق، يقول التقرير: «توصل المسؤولون الباكستانيون إلى تفاهم مبدئي مع حركة طالبان باكستان المحظورة سعيا إلى التوصل إلى اتفاق سلام أوسع نطاقا لإنهاء ما يقرب من عقدين من أعمال العنف في البلاد». وذكرت الصحف أن المصادر أبلغتها بأن المحادثات «المباشرة وجها لوجه» بين الجانبين التي عقدت في مقاطعة خوست جنوب غربي أفغانستان لما يقرب من أسبوعين أسفرت عن تفاهم مؤقت لإعلان هدنة في جميع أنحاء البلاد مشروطة بالإفراج عن بعض عناصر طالبان باكستان كجزء من إجراءات بناء الثقة.

ولم يتضح على الفور عدد عناصر الحركة الذين سيتم إطلاق سراحهم من السجون الباكستانية، بيد أن المصادر ذكرت أن العدد لا يتجاوز العشرين شخصا.

الضفة: إصابة فلسطيني برصاص جيش الاحتلال

استنكار فلسطيني لدعوات هدم مسجد قبة الصخرة

أصيب شاب فلسطيني، خلال اقتحام جيش الاحتلال الإسرائيلي مدينة البيرة وسط الضفة الغربية المحتلة. ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» عن شهود عيان، أن شاباً أصيب بالرصاص الحي في يده خلال مواجهات دارت عقب اقتحام جيش الاحتلال لعدة أحياء في البيرة.

وأضافت أن جنود الاحتلال أطلقوا، خلال المواجهات، الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط، وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع.

وذكرت أن جيش الاحتلال داهم عدة محال تجارية في البيرة للاستيلاء على تسجيلات كاميرات المراقبة، بزعم تعرض مستوطنة «بساغوت» المقامة على أراضي «جبل الطويل» في البيرة، لإطلاق نار.

وفي السياق، أفاد بيان للجيش الإسرائيلي، أن «فلسطيني خرج من مركبته وأطلق النار على موقع للجيش بالقرب من رام الله (وسط)». وأضاف البيان، أنه لم تقع إصابات في صفوف قوات الجيش، وأن القوات تقوم بتمشيط المنطقة. ولم يصدر تعليق من الجانب الفلسطيني على ما ذكره البيان الإسرائيلي حتى الساعة 21:00 (ت.غ).

في أعقاب ظهور إعلانات في الشبكات الاجتماعية ووسائل إعلام يمينية متطرفة في إسرائيل تطلب «مهندسين متخصصين في هدم المنشآت والمباني، ولتقديم مقترح لكيفية إزالة ونقل قبة الصخرة إلى خارج باحات الأقصى لبناء الهيكل اليهودي مكانها»، أصدرت وزارة الخارجية والمغتربين في الحكومة الفلسطينية بياناً تدين فيه هذا الاستفزاز وكل ما يرافقه من حملات تحريض عنصرية للمساس بالمسجد الأقصى وكل مرافق الحرم القدسي الشريف.

وحملت الوزارة الفلسطينية حكومة إسرائيل برئاسة نفتالي بنيت، مسؤولية هذه الدعوات وما تسفر عنه من تبعات. وقالت إن «هذه الحملات تترافق مع تصعيد واضح في الاقتحامات ية للمسجد الأقصى المبارك، وارتفاع أعداد المتطرفين المشاركين فيها بحماية قوات الاحتلال وشرطتها، التي تبادر بنشر الحواجز وتفرض على المواطنين المقدسيين قيوداً مشددة، وتمنعهم من الحركة كما حصل في البلدة القديمة لتسهيل مسيرات المستوطنين. وتأتي أيضاً في إطار عمليات تهويد واسعة النطاق للقدس المحتلة، ومحاولة لتغيير الواقع التاريخي والقانوني والسكاني القائم لصالح أطماع الاحتلال». وحذرت من خطورة تحويل هذه الحملات إلى إجراءات روتينية مألوفة لأنها تتكرر يومياً. وحملت حكومة بنيت المسؤولية الكاملة والمباشرة عنها.

مقتل دبلوماسي روسي في ظروف غامضة بألمانيا

حادث جديد غامض تتورط فيه روسيا في برلين، ولكن هذه المرة القتيل هو دبلوماسي روسي يبلغ من العمر 35 عاما، وجد مقتولا صباح الـ19 من أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، على الرصيف أمام السفارة الروسية في وسط العاصمة الألمانية. وبحسب موقع مجلة «دير شبيغل»، فإن الرجل يبدو أنه سقط من طابق علوي في السفارة الروسية. وقالت المجلة التي نقلت الخبر، إن السفارة الروسية رفضت إجراء تشريح للجثة ووصفت ما حصل بأنه «حادث مأساوي». واستغلت السفارة تمتع الرجل القتيل بوضع دبلوماسي لرفض تسليم جثته للسلطات الألمانية ونقلها عوضا عن ذلك إلى روسيا، ما يعني أن السلطات الألمانية لم تكن قادرة على فتح تحقيق في وفاته. وبحسب «دير شبيغل»، فإن السلطات الألمانية تشتبه في أن الرجل الذي كان رسميا السكرتير الثاني في السفارة منذ عام 2019، هو جاسوس في المخابرات الروسية. وتعتقد السلطات الألمانية أن الجاسوس كان يعمل في قسم «مكافحة الإرهاب» في المخابرات الروسية وأنه كان متورطا في جريمة قتل معارض من جوريا في حديقة «تيرغارتن»، في برلين عام 2019 والتي تتهم فيها السلطات الألمانية المخابرات الروسية. وذكر موقع المجلة الألمانية كذلك بأن الوحدة التي ينتمي إليها الرجل الذي وجد قتيلا، كانت أيضا متورطة بعملية تسميم المعارض الروسي ألكسي نافالني في صيف العام الماضي. ورفض متحدث باسم الخارجية الألمانية التعليق على الخبر، وقال لدى سؤاله في المؤتمر الصحافي الدوري إن الخارجية «على علم بالحادث ولكن لا يمكنها إعطاء أي تفاصيل لأسباب تتعلق بالخصوصية».

أفغانستان: طالبان تعتزم إجراء تعديل على تشكيلة الحكومة

أعلنت طالبان عزمها إدخال تغييرات على تشكيلة الحكومة الأفغانية المؤقتة التي شكلتها عقب انسحاب القوات الأمريكية من البلاد، في أغسطس الماضي.

وقال نائب المتحدث باسم طالبان، بلال كريمي، ، إن «الإمارة الإسلامية تسعى إلى إدخال تغييرات على تشكيلة الحكومة»، بحسب ما نقلت قناة طلوع نيوز. وأضاف كريمي أن «الجهود جارية لتعيين مسؤولين محترفين في مجلس الوزراء».

وتابع: «لا تزال الحكومة في طور الإنجاز، وستستكمل هذه الحكومة بالخبراء والمواهب الذين يمثلون جوانب مختلفة من المجتمع – وسيتم تضمينهم فيها» وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الدولي لم يعترف بعد بالحكومة الأفغانية الحالية.

ودعا المجتمع الدولي ودول في المنطقة مسؤولي طالبان إلى العمل من أجل تشكيل حكومة شاملة في أفغانستان، تمثل جميع أطياف المجتمع وتدعم حقوق الإنسان.

وفي 15 أغسطس الماضي، سيطرت «طالبان» على أفغانستان بالكامل تقريبا، بموازاة مرحلة أخيرة من انسحاب عسكري أمريكي اكتملت نهاية الشهر ذاته.

ومنذ سيطرة «طالبان» على أفغانستان، أجلت دول عديدة دبلوماسييها ورعاياها خشية على مصيرهم، رغم تأكيد الحركة أنها ستضمن حماية جميع البعثات الدبلوماسية الأجنبية.